

فخامة الرئيس

إبراهيم الزبيدي

كاتب عراقي



أن تكون رئاسة الجمهورية من حصة المكون الكردي.

ولكن هل سيوافق مقتدى على رئيس جمهورية كردي متهم بالفساد، أو له سجل غير مشرف في العقيدة الانفصالية، وفي التعالي على باقي مكونات الشعب العراقي، حتى لو كان الثمن اصطفاك كتلة البارزاني النيابية إلى كتلته في مواجهة المعسكر الإيراني؟ ومعروف أن الحزب الديمقراطي الكردستاني لا يملك لرئاسة الجمهورية سوى أربعة مرشحين، ولكن على كل واحد منهم ماخذ وملفات وحوادث لا تؤهله لمثل هذا المنصب الرفيع. ولن لا يعرف نذكر بأن الأول هو خال رئيس الحزب مسعود البارزاني وقد عُيِّن بموجب نظام المحاصصة وزيرا للخارجية ثم وزيرا للمالية، ثم صوت مجلس النواب العراقي في الحادي والعشرين من سبتمبر 2016 بأغلبية 249 نائبا على سحب الثقة منه، بعد استجوابه حول تهم فساد، وتم طرده منها.

والثاني سألته صحافي أجنبي في منتدى الشرق الأوسط للسلام والأمن في البحرين قبل أيام "هل أنت عراقي أم كردي؟"، فأجاب بحزم واثقة وكبرياء "أنا كردي، للعراق هوية على الخارطة وحدود جغرافية، ولكن في النهاية كيان مصطنع. قبل 100 عام خلق هذا الكيان تحت اسم العراق، واضطرت للعيش فيه".



العقدة تكمن في أن إيران لا

تسمح لوكلائها بالاستسلام

والموافقة على منح مقتدى،

بطبيعته الجديدة، قيادة

الحكومة التوافقية القادمة

وبالصلاحيه الكامله التي تمكنه

من تنفيذ وعوده التصحيحية

الثورية الانقلابية، وفي

مقدمتها محاسبه الفاسدين

وسحب سلاح الميليشيات

والثالث قضى ما يقرب من ثماني

عشرة سنة سكرتيراً لرئيس الإقليم،

وبقي حتى وهو وزير مالية ثم وزير

خارجية مقيدا بثياب السكرتير. ألم تره

يسير وراء مسرور البارزاني كواحد من

مرافقيه في مؤتمر البحرين الأخير؟

أما الرابع، فبالإضافة إلى أن

المعروف عنه أنه شديد التعصب القومي

الانصالي، فهو يحتاج إلى مترجم من

الكردية أو من الإنجليزية إلى العربية

عند اضطراره لإلقاء خطاب في مؤتمر

قمة عربي، أو عند استقباله ملك أو

رئيس أو أمير لا يتكلم الإنجليزية ولا

الكردية، وتلك فضيحة.

هذا إذ لم ندخل في تفاصيل

أخرى تتعلق بثقافة المرشحين الأربعة،

وعلاقتهم بالنزاهة وبعدم استغلال

النفوذ.

ولنفترض جدلا أن الأمل الصعب

قد تحقق، واجتمع البرلمان الجديد، ثم

عزج مقتدى عن تحرير رئاسة جمهورية

العراق من قيود نظام المحاصصة

الطائفية والعنصرية، ولم يجد مرشحا

كردي يليق بمنصب رئيس الجمهورية،

ولم يتمكن في الوقت نفسه من إعادة

تكليف الرئيس الدكتور برهم صالح

لدورة ثانية، وهو الأكثر من جميع

المرشحين الأربعة وطنية عراقية وثقافة

الشعبية الوطني العراقي والعربي

والدولي ومستقبله السياسي ويوافق

على إلحاق إهانة جديدة أخرى بهيبة

الرئاسة، وحكاية الرئيس الأسبق فؤاد

معصوم لا تحتاج إلى إعادة.



تشدد مقتدى الصدر سلاح ذو حدين

خطة تحصين الأقاليم المصرية من التهديدات تنجح في سد ثغرات منسية

التوازن بين المركز والأطراف يضبط الخلل بين طموحات الداخل والخارج



رسائل سياسية تضمّنتها احتفالية إعادة افتتاح طريق الكباش

من الإحساس بالمساواة في الخدمات بين سكان الشمال وسكان الجنوب.

ويستخدم المصريون دوما هذه

المفردات للتعبير عن الفوارق الطبقية،

فهناك أيضا صفات تطلق على العاملين

في بعض الوظائف ويتم استخدام عبارة

مؤسسات الشمال والجنوب، ورغم

السخرية التي تحملها إلا أن الفحوى

يعبر عن عدم المساواة.

وتشير الجهود المبذولة حاليا إلى

سعي حثيث من جانب الدولة نحو العدالة

والمساواة في التنمية وغيرها لتعويض

ما جرى في الماضي من نقص فاحش

ومعالجة عقدة تسببت في أزمات متباعدة،

لكن المعنى النهائي لهذه الرؤية يدعم فكرة

بناء الدولة من الداخل وسد ثغرات تمت

الاستفادة منها في مراكمة التهديدات.

ولأن الطريقة التي يتم التعامل

بها شاملة ولا تقتصر على منطقة أو

إقليم معين، يرى الكثير من المراقبين

أن ما تحمله يفوق عملية تأمين الجبهة

الداخلية أو التوازن وما إلى ذلك من

مهام تقع في صلب دور الدولة لا يخلو

من مكونات استراتيجية لأن عملية خروج

الأجهزة المصرية من غرفة الإنفاضة الحرجة

والتركيز على تصحيح أخطاء الماضي،

عوامل تحمل نواة لتأسيس صورة جديدة

للدولة في عيون مواطنيها.

ويتجاوز هذا التوجه عملية معالجة

خلل أو غضب مكتوم أو حرمان بعض

الجماعات المطرقة من مزاي استقادات

منها أو حتى منع شبح كان قريبا لتفتيت

الدولة، فالتصورات والتصرّفات التي

تطرق لكثير من القضايا المسكوت عنها

تشير إلى أن النظام المصري يستعد

لإطلاق من أجيادتها الرئيسية تمتين

الجبهة الداخلية.

فلا تستطيع دولة توسيع نفوذها

الإقليمي وهي تعاني من منغصات في

الداخل أو يشعر أحد مكوناتها بالغبن،

ما يفسر التركيز على مناطق أصبح لدى

سكانها يقين أنهم كانوا خارج حسابات

الدولة، كما هو الحال في منطقتي سيناء

شرقا والنوبة جنوبا، لذلك بات ترميم

الشروح التاريخية في هاتين المنطقتين

وتحسين مستوى المعيشة، ورغبة النظام

في توظيف الموارد وتوزيعها بطريقة

جيدة ضمن التوجهات العامة لبناء دولة

عصرية.

لكن الجزء الغاطس في هذه المسألة أن

سكان بعض الأطراف المصرية وصل بهم

الحال في الفترة الأخيرة من حكم الرئيس

الأسبق الراحل حسني مبارك أن شعروا

بانهم خارج اهتمام نظامه، وتركهم لقمة

سائغة لتنظيم الإخوان وجماعات إرهابية

استفادت من غياب وتغيب الكثير من

مؤسسات الدولة وأدوارها الاجتماعية

ونجحت في ترسيخ وجودها معنويا

وماديا في صفوف قاعدة عريضة من

المواطنين.

وانعكس هذا الأمر في أرقام العمليات

الإرهابية المرتفعة التي حدثت في سيناء

مثلا، وتزايد عدد العناصر المنخرطة في

التنظيمات المتشددة، وتهريب الأسلحة

والمطرفين داخل البلاد، فقد استغلت

الكثير من الجيوب المعطوبة اقتصاديا

واجتماعيا ومدت خيوطها لاستقطاب

عناصر متعددة مكنتها من ممارسة العنف

على نطاق واسع.

وأخذ ما يقوم به النظام المصري

شكلا أمنيا في البداية غالبا لتطويق

التنظيمات المتشددة وحرمانها من البيئة

الحاضنة لها، ثم انطوى تحت عباءة

اقتصادية لتخفيف النقمة لدى قطاعات

عريضة شعرت بالإهمال في مناطق

مصرية لم تعد قادرة على استمرار كتمان

غضبها من إهمال بعض أجهزة الدولة.

وتتعدى الطريقة التي يعمل بها

النظام المصري في الوقت الراهن كل ذلك،

وتوحي أن هناك خطة بعيدة المدى تريد

جنبت تكرار ما حصل عقب ثورة الخامس

والعشرين من يناير 2011 وما تلاها من

تداعيات بعد ثورة الثلاثين من يونيو

2013 وانكشاف عنف الإخوان، بما جعل

سيناء ساحة حرب كانت تمتد إلى مدن

عاشت فترة طويلة من التهميش بدرجات

مختلفة.

وبدت مغريات التنمية والتوسع

في العمران وتشبيد الطرق والجسور

في توظيف الموارد وتوزيعها بطريقة

جيدة ضمن التوجهات العامة لبناء دولة

عصرية.

لكن الجزء الغاطس في هذه المسألة أن

سكان بعض الأطراف المصرية وصل بهم

الحال في الفترة الأخيرة من حكم الرئيس

الأسبق الراحل حسني مبارك أن شعروا

بانهم خارج اهتمام نظامه، وتركهم لقمة

سائغة لتنظيم الإخوان وجماعات إرهابية

استفادت من غياب وتغيب الكثير من

مؤسسات الدولة وأدوارها الاجتماعية

ونجحت في ترسيخ وجودها معنويا

وماديا في صفوف قاعدة عريضة من

المواطنين.

وانعكس هذا الأمر في أرقام العمليات

الإرهابية المرتفعة التي حدثت في سيناء

مثلا، وتزايد عدد العناصر المنخرطة في

التنظيمات المتشددة، وتهريب الأسلحة

والمطرفين داخل البلاد، فقد استغلت

الكثير من الجيوب المعطوبة اقتصاديا

واجتماعيا ومدت خيوطها لاستقطاب

عناصر متعددة مكنتها من ممارسة العنف

على نطاق واسع.

وأخذ ما يقوم به النظام المصري

شكلا أمنيا في البداية غالبا لتطويق

التنظيمات المتشددة وحرمانها من البيئة

الحاضنة لها، ثم انطوى تحت عباءة

اقتصادية لتخفيف النقمة لدى قطاعات

عريضة شعرت بالإهمال في مناطق

مصرية لم تعد قادرة على استمرار كتمان

غضبها من إهمال بعض أجهزة الدولة.

وتتعدى الطريقة التي يعمل بها

النظام المصري في الوقت الراهن كل ذلك،

وتوحي أن هناك خطة بعيدة المدى تريد

جنبت تكرار ما حصل عقب ثورة الخامس

والعشرين من يناير 2011 وما تلاها من

تداعيات بعد ثورة الثلاثين من يونيو

2013 وانكشاف عنف الإخوان، بما جعل

سيناء ساحة حرب كانت تمتد إلى مدن

عاشت فترة طويلة من التهميش بدرجات

مختلفة.

وبدت مغريات التنمية والتوسع

في العمران وتشبيد الطرق والجسور

محمد أبو الفضل

كاتب مصري



لم تكن الاحتفالية الضخمة التي رعتها

الدولة المصرية الخميس الماضي لإعادة

افتتاح طريق الكباش بمدينة الأقصر

ثقافية أو سياحية فقط، لأنها انطلوت على

رسائل أخرى عديدة تهم سكان المنطقة

التي تقع في جنوب مصر فحواها أن

الدولة لم تعد غافلة عنهم وخطة التطوير

التي تقوم بها، أو التحصين بمعنى أدق،

لن تستثني أي منطقة.

ويرى النظام المصري أن التحديات

التي تواجه البلاد لا تقتصر على

التهديدات الخارجية القادمة من الحدود

الثلاثة، الشرقية والغربية والجنوبية،

بل أضيفت إليها الشمالية بعد الوفرة

الغربية في شرق البحر المتوسط

والمناوشات التي يمكن أن تقوم بها قوى

إقليمية جراء خلافات حول أطماع أو

حدود بحرية.

ويطلب هذا الوضع توفير تأمين

عسكري بالمفهوم التقليدي، وهذا لا

غضاضة فيه، فلدى جيش مصر الكثير

من القدرات التي تؤهله للتعامل مع هذا

النوع من التهديدات.

ولم يكن ذلك هو التحدي الكبير

الوحيد بالنسبة إلى الرئيس المصري

عبد الفتاح السيسي لأن هناك تحديات

أخرى لا تقل خطورة وتعلق بعملية سد

الثغرات الداخلية التي تمثل منغصا قد

يتحول إلى بركان فجأة، لأن التركيز على

القاهرة، وما يسمى بمحافظات الوجه

البحري، احتل أولوية لدى الأنظمة

السابقة على حساب أخرى بدت

منسية.

ويفرض ضبط المعادلة

المختلة توازنا عاجلا بعد

التيقن إلى المخاطر القادمة

منها أو التي يمكن أن تأتي

مستقبلا، فالتهميش جعل

بعض أقاليم مصر رخوة

وسهلة الاختراق من جانب

تنظيمات إرهابية، وجهات

من مصلحتها هز الثقة بين

المركز والأطراف، وهو ما يفسر

كثافة أعمال العنف التي شهدتها خلال

السنوات الماضية.

وجاء التركيز السابق على العاصمة

القاهرة والمناطق القريبة منها على

حساب محافظات ومدن عديدة بعيدة،

في سيناء شرقا ومرسى مطروح غربا